بيان عام مشترك – منظمة العفو الدولية

التاريخ: 26 أكتوبر/تشرين الأول 2026 رقم الوثيقة: MDE 12/1609/2026

مصر: نداء عالمي عاجل بشأن إحالة لينا عطا الله، رئيسة تحرير مدى مصر، إلى المحاكمة

نحن، الموقعون أدناه من منظمات المجتمع المدني والمنافذ الإعلامية المستقلة من مختلف أنحاء العالم، نضم أصواتنا لإدانة الهجوم غير المسبوق على حرية الصحافة في مصر عقب إحالة الصحفية المصرية ورئيسة تحرير الموقع الإعلامي المستقل مدى مصر، لينا عطا الله، إلى المحاكمة.

في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2026، وبعد ساعات قليلة من انضمام مدى مصر إلى سبع مؤسسات إعلامية مستقلة أخرى من العالم العربي لتأسيس غرفة أخبار تضامنية لسد الفراغ عقب القبض على كامل فريق تحرير منصة "متصدقش" الصحفية، تلقت لينا عطا الله استدعاءً للحضور للتحقيق أمام نيابة أمن الدولة العليا على ذمة القضية رقم 9072 لسنة 2026، دون الكشف عن أسباب الاستدعاء.

وفي التحقيق الذي جرى يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول واستمر لأكثر من ست ساعات، تم استجواب لينا حول تغطية مدى مصر لموجة الاحتجاجات في السجون بجميع أنحاء البلاد، وكذلك الوضع القانوني لترخيص مدى مصر. ووُجهت إليها اتهامات بإدارة موقع إلكتروني بدون ترخيص و"نشر أخبار كاذبة بهدف تكدير السلم العام"، وأُفرج عنها بكفالة قدرها 100,000 جنيه مصري. وفي 22 أكتوبر/تشرين الأول، عَلِمَت لينا بإحالتها للمحاكمة بتهم إنشاء وإدارة وتشغيل موقع إلكتروني بدون ترخيص، وتحددت الجلسة الأولى يوم الثلاثاء 27 أكتوبر/تشرين الأول.

لقد بذل مدى مصر كل جهد ممكن للتسجيل للحصول على ترخيص والعمل بموجب القانون المصري. وعندما صدر القانون رقم 180 لسنة 2018 بشأن تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، تقدم مدى مصر بطلب ترخيص في عام 2018 ولم يتلق أي رد. وبعد صدور اللائحة التنفيذية للقانون في عام 2020، تقدم الموقع بطلب ترخيص مرة أخرى، ولم يتلق أي رد أيضًا. وفقط في عام 2022، خلال تحقيق تم استدعاء لينا فيه، علم مدى مصر أن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام قد رفض طلب الترخيص من دون إخطار أو توضيح مناسبين. ثم رفع الموقع دعوى قضائية في عام 2022 للطعن في قرار الرفض وفشل السلطات في تقديم إخطار وتبرير للرفض. ولا يزال آخر طلب للحصول على الترخيص معلقًا دون رد منذ عام 2023.

تُعد إحالة لينا عطا الله إلى المحاكمة تصعيدًا غير مسبوق يهدد مستقبل الصحافة المستقلة، وإنتاج المعرفة، ومجال المجتمع المدني بأكمله في مصر. يأتي هذا في أعقاب تصعيد تاريخي آخر وقع في نهاية سبتمبر عقب القبض على فريق تحرير متصدقش بالكامل. وبالنسبة للتهم التي تواجهها لينا في هذه القضية، هناك عقوبة محتملة تتراوح بين مليون وثلاثة ملايين جنيه مصري، مع مضاعفة الغرامة في حالة العود. والأكثر إثارة للقلق أن المحكمة يمكنها أيضًا الأمر بإغلاق مدى مصر، مما يشكل ضربة قاضية لواحد من آخر المنافذ الإعلامية المستقلة المتبقية العاملة في مصر اليوم.

على الرغم من أن هذه هي القضية السادسة التي تُرفع ضد مدى مصر خلال ست سنوات، إلا أنها المرة الأولى التي تُحال فيها قضية من هذا النوع إلى المحاكمة. لسنوات، استغلت السلطات المصرية أساليبها القمعية والتقييدية ضد المنافذ الإعلامية المستقلة لمضايقة الصحفيين وتقييد عملياتهم وتجميد حرية التعبير. إن التصعيد إلى خطوة الإحالة للمحاكمة يجب أن يُقرأ كنية واضحة لإغلاق المجال الإعلامي المستقل تمامًا والقضاء على ما تبقى منه بشكل دائم.

نحن، الموقعون أدناه، نطالب السلطات المصرية بإنهاء ملاحقة لينا عطا الله فورًا. ونطالب السلطات بمنح مدى مصر ترخيصًا كما ينص ويقتضي القانون واستجابة لطلبات الترخيص المتعددة. كما نطالب السلطات بوقف جميع أشكال الاستهداف الموجهة ضد مدى مصر وكافة المنافذ الإعلامية المستقلة العاملة في مصر، بما في ذلك قضية متصدقش، حيث لا يزال ستة صحفيين في الحبس الاحتياطي بعد تعرض بعضهم للتعذيب. وأخيرًا، نطالب السلطات المصرية بالإفراج عن جميع الصحفيين المحتجزين أو المسجونين بسبب عملهم في مصر.

إن ما نشهده اليوم في مصر هو تصعيد صارخ لا يمكن السماح باستمراره. إذا استمر الصمت في وجه ذلك، فلن نتوقع سوى الإغلاق الدائم لما تبقى من الإعلام المصري المستقل، والمجتمع المدني، والقضاء على حرية التنظيم. إن الخطر أعلى من أي وقت مضى.

الموقعون:

1. أكسس ناو (Access Now))
2. تحالف إيجيس للسلامة (Aegis Safety Alliance)
3. مشروع القيادات الأفريقية الشرق أوسطية (AMEL)
4. الجمهورية | سوريا
5. المنصة
6. جمعية الميدان للتنمية وحقوق الإنسان
7. اللجنة الأمريكية لحقوق الشرق الأوسط (ACMER)
8. منظمة العفو الدولية
9. المؤسسة العربية للمجتمع المدني وحقوق الإنسان
10. مبادرة الإصلاح العربي (ARI)
11. المادة 19 (ARTICLE 19)
12. مؤسسة حرية الفكر والتعبير (AFTE)
13. مركز السياسة الدولية (Center for International Policy)
14. تحالف النساء في الصحافة (CFWIJ)
15. لجنة حماية الصحفيين (CPJ)
16. أعضاء هيئة التدريس والعاملون في جامعة CUNY من أجل العدالة في فلسطين (CUNY Faculty and Staff for Justice in Palestine)
17. شبكة دارفور لحقوق الإنسان (Darfur Network for Human Rights)
18. الديمقراطية للعالم العربي الآن (DAWN)
19. المفوضية المصرية للحقوق والحريات (ECRF)
20. الجبهة المصرية لحقوق الإنسان
21. المنبر المصري لحقوق الإنسان (EHRF)
22. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (EIPR)
23. إيجيبت وايد لحقوق الإنسان (EgyptWide)
24. مؤسسة الجبهة الإلكترونية (Electronic Frontier Foundation)
25. مركز النديم
26. منصة فارق للتحقق من المعلومات
27. أصوات عالمية (Global Voices)
28. منصة هنا النسوية
29. هيومن رايتس ووتش
30. هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية
31. مؤسسة انسم للحقوق الرقمية (INSM)
32. مؤسسة الكواكبي
33. إنكيفادا (Inkyfada)
34. الشبكة الدولية للتحقق من المعلومات (International Fact-Checking Network)
35. الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (International Federation for Human Rights)
36. جمعية تقاطع للحقوق والحريات
37. مؤسسة دعم القانون والديمقراطية
38. مؤسسة مسار
39. منتدى السجون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
40. منظمة نجدة لحقوق الإنسان
41. منظمة القلم الدولية (PEN International)
42. مشروع 0 | صفر

43. رشمة (RACHMA)
44. رابلر (Rappler)
45. رصيف22
46. منظمة ريدوورد لحقوق الإنسان وحرية التعبير (REDWORD)
47. منصة اللاجئين في مصر (RPE)
48. مؤسسة سمير قصير
49. شارع ميديا
50. مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان (SFHR)
51. سمكس (SMEX)
52. ستارت بوينت (Start Point)
53. المركز السوري لبحوث السياسات
54. مبادرة تعافي
55. تفنيد
56. ذا كونتيننتال (The Continental)
57. المفكرة القانونية
58. ذا بابليك سورس (The Public Source)
59. التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في جنوب وغرب آسيا وشمال أفريقيا (WHRDMENA)
60. الحملة من أجل سوريا (The Syria Campaign)
61. معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط (TIMEP)
62. نقابة الصحفيين اللبنانيين
63. فيرا فايلز (VERA Files)
64. منصة تحقق الإعلامية
65. تحالف الصحفيات (Women Journalists Alliance)
66. زاوية3
67. مركز اليابان للتحقق من الحقائق (Japan Fact-Check Center)
68. مركز البحوث الإعلامية - نيبال (Center for Media Research – Nepal)
69. دروب سايت نيوز (Drop Site News)
70. المنظمة غير الحكومية مركز نيست للابتكار والتطوير الصحفي، منغوليا (Nest Center for JournalismInnovation and Development NGO, Mongolia)
71. مركز روبرت وإثيل كينيدي لحقوق الإنسان (Robert & Ethel Kennedy Human Rights)
72. مؤسسة نساء من أجل العدالة
73. صوت
74. فاكتووتش (FactWatch)
75. مركز الخليج لحقوق الإنسان
76. "منصة درج"
77. معهد السياسات البديلة
78. أثر
79. بيزاشيك (PesaCheck)
80. سيفيلنات (CivilNet)
81. هابريد.إينفو (Hibrid.info)
82. ديلفي (ليتوانيا) ((Delfi (Lithuania)
83. (فيريفيكات (Verificat)
84. مبادرة وصل
85. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
86. السفير العربي
87. إينديا توداي فاكت شيك (India Today Fact Check)
88. مكتب التنمية المحلية ودعم المشاريع الصغيرة (LDSPS)
89. استديو أشغال عامة
90. منصة "فكر تاني"

91. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
92. منصة الهجرة وحقوق الانسان
93. فرونتلاينرز من أجل التغيير (FFC)
94. مركز سيدار للدراسات القانونية
95. ملفات قيصر للعدالة
96. النساء الآن من أجل التنمية لبنان
97. مساحة
98. مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)
99. جمعية صحفيي موقع نواة
100. انترنيوز كوسوفا كالكسو (Internews Kosova KALLXO)
101. سوتش ميديا (Soch Media)
102. نيوترال (Newtral)
103. مساواة
104. بيبل إن نيد (People in Need)
105. منظمة بِن الإنكليزية (English PEN)
106. حقوقيات
107. باجيلا بوليتيكا/فاكتا نيوز (Pagella Politica / Facta news)
108. شيلكريتيكبايرون (Källkritikbyrån)
109. دار عدالة
110. ان توت لتر (En toutes lettres)
111. مركز جستس للمحاماة والاستشارات القانونية (Justice Center for Advocacy and Legal Consultations)
112. ذي كي ماغازين (The Key Magazine)
113. حتى آخر سجين (Till the Last Prisoner)
114. فاكت شيك قبرص (Fact Check Cyprus)
115. فيرسكوير (FairSquare)
116. زاشتو نه (إستينوميير/راسكرينكافانيه) ((Zašto ne (Istinomjer/Raskrinkavanje
117. مشروع أبحاث ومعلومات الشرق الأوسط (ميريب- MERIP)
118. المدافعون عن النشطاء المناخيين (CAD)
119. موقع أوريان 21

نسخة محررة عن الترجمة إلى اللغة العربية